

خلال مؤتمر صحفي استنكارا للاعتداء على رئيس التشريعي

## الزهار: الاعتداء على د. دويك تجاوز خطير ونحمل السلطة المسؤولية الكاملة عن حياته



للتصدي بقوة وعدم السماح باستمرار حالة الفلتان والبلطجة والتستر على المجرمين وضرورة تقديمهم للمحكمة بأسرع وقت. وأكد الزهار أن الوحدة الوطنية لإحباط مؤامرات الاحتلال هي ضرورة دينية ووطنية وأخلاقية وقانونية، مشدداً أن الشعب والتاريخ لن يرحم من يحاول حرف البوصلة أو إضعاف الموقف السياسي والشعبي الفلسطيني من خلال الاعتداء على رأس الشرعية الفلسطينية، وغيرها من الممارسات التي لا تخدم سوى الاحتلال.

والسياسية التي نحن في أمس الحاجة إليها للتصدي لمؤامرات الاحتلال". وأضاف قائلاً دويك قامة وطنية لها من التاريخ الحافل بالتضحيات والدور الوطني المتقدم في الدفاع عن حقوق شعبنا وقضيتنا، وإن الاعتداء عليه هو اعتداء على المجلس التشريعي نفسه، وعلى الشعب الفلسطيني الذي انتخبه. ودعا القائم بأعمال رئيس المجلس التشريعي إلى وقفة فلسطينية من كافة قوى وشرائخ الشعب الفلسطيني ومؤسسات المجتمع المدني

الجناة للمحاكمة يعني إطلاق يد الفلتان في الأمني الضفة، محذراً أن ذلك يصب في مصلحة الاحتلال ومخططاته الرامية لبث الفوضى خصوصاً في هذا الوقت الحساس من تاريخ شعبنا. وقال الزهار: "إن المخططات الصهيونية بضم الأراضي تستدعي الوحدة وحرص الصفوف لمواجهة هذه الجرائم وإن من يعتدي على الشرعية الفلسطينية المنتخبة لا يريد سوى ضرب الوحدة وإضعاف البنية الاجتماعية

أدانت رئاسة المجلس التشريعي الاعتداء الأثم على منزل رئيس المجلس الدكتور عزيز دويك، محملة السلطة في رام الله المسؤولية الكاملة عن حياته، ومطالبه بملاحقة المجرمين المعتدين وتقديمهم للمحاكمة خاصة أنهم معروفون لدى جهات الاختصاص. ووصف القائم بأعمال رئيس المجلس التشريعي النائب محمود الزهار، خلال مؤتمر صحفي الاعتداءات المتكررة على منزل دويك بالتجاوز الخطير، مضيفاً أن المماثلة في تقديم

استنكر الاعتداءات المتكررة على منزله

## بحر يهاتف دويك ويعبر عن تضامنه الكامل معه ويدعو لمحاكمة المعتدين



القانون منوهاً أنهم يسعون لضرب وحدة الشعب الفلسطيني والنيل من قياداته التاريخية في محاولة فاشلة لتحقيق غايات الاحتلال وأهدافه الخبيثة.



الفلسطيني. ودعا بحر، أهالي ووجهاء مدينة الخليل للقيام بدورهم في حماية رأس الشرعية الفلسطينية ممن وصفهم بالفئة المأجورة والخارجة عن

عبر رئيس المجلس التشريعي بالإجابة الدكتور أحمد بحر، عن تضامنه الكامل مع الدكتور عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي وأسرته، مستنكراً خلال اتصال هاتفي معه الاعتداءات المتكررة وإطلاق النار الذي تعرض له منزله في حي الجامعة بمدينة الخليل جنوب الضفة الغربية المحتلة.

وطالب د. بحر سلطة رام الله والأجهزة الأمنية في الضفة باعتقال المعتدين واصفاً إياهم بالمجرمين ومحاسبهم وتقديمهم للعدالة، لافتاً إلى أن دويك قد سلم جهات الاختصاص تسجيلات كاميرات منزله التي تظهر فيها صور المعتدين بوضوح، مشدداً على ضرورة توفير الحماية اللازمة لمنزل د. دويك وكافة الشخصيات الاعتبارية في الضفة المحتلة وذلك وفقاً لنصوص القانون

لجنة الترية تناقش هموم

المواطنين مع عدد من

وكلاء الوزارات

03

الزهار يثمن رفض برلمانيين

أوروبيين لخطة الضم

04

بحر يطالب أحرار العالم

بإفشال مساعي الاحتلال

لضم أراضي الضفة

06

## اللجنة القانونية تستمع لوكيل وزارة العدل



للشريعة الإسلامية والتقاليد الوطنية والموروث الثقافي لشعبنا. وتابعت اللجنة شكاوى المواطنين الواردة إليها، ومخرجات ورشات العمل وتوصيات الزيارات التي نفذتها خلال الفترة الماضية.

الاختصاص وفقاً للقانون. وأوضحت اللجنة أنها بصدد مناقشة تداعيات مشروع قانون حماية الأسرة الذي تم إقراره بالضفة الغربية بعيداً عن جهات الاختصاص، مشددة أن بعض مواد تنطوي على مخالفة

رئيس وأعضاء اللجنة النواب: محمد فرج الغول، مروان أبو راس، أحمد أبو حلبية، ومحمد شهاب، وناقشت عدد من مشروعات القوانين المهمة التي سيتم السعي لإنجازها خلال الفترة المقبلة، منوهة أنه تم إحالتها من جهات

عقدت اللجنة القانونية جلسة استماع لوكيل وزارة العدل د. محمد النحال، بحضور رئيس وأعضاء اللجنة النواب: محمد فرج الغول، مروان أبو راس، أحمد أبو حلبية، ومشير المصري. واستمعت اللجنة للإجراءات المتخذة من قبل وزارة العدل لمعالجة تقارير ديوان الرقابة المتعلقة بالوزارة ومرافقها، وتعرفت اللجنة على الأساس القانوني لخصخصة التبليغات القضائية.

بدوره استعرض النحال، أبرز مشاريع القوانين التي تهتم وزارة العدل بطلب إقرارها في المرحلة المقبلة، مشيراً أثناء حديثه لأعمال الوزارة ومرافقها وانجازاتها عن النصف الأول من العام الجاري. وأشاد النواب بأداء الوزارة في متابعتها للقضايا الواردة إليها ومسؤوليتها في تنظيم وإدارة قطاع العدالة.

### وتعقد اجتماعاً دورياً

إلى ذلك عقدت اللجنة اجتماعاً دورياً بحضور

## سلطة رام الله تتجاهل دورها في حماية منزل رئيس التشريعي



**الهيئة المستقلة: الاعتداء مدان وعلى الحكومة توفير الحماية لمنزل النواب وعائلاتهم**

**خريشة: على أجهزة أمن الضفة تحمل مسؤولياتها والكشف عن الجناة ومحاكمتهم فوراً**

**دويك: تعرضنا لاعتداءات متكررة وإطلاق نار دون أن نتحرك الأجهزة الأمنية لحماية منازلنا**

إلى أن د. دويك قدم شكاوى رسمية لدى الشرطة وسلمهم مواد مصورة قد تقود للفاعلين في حال جرى متابعة القضية بشكل حثيث، مشدداً على الاعتداء في حد ذاته يشكل خرقاً للقانون وتجاوزاً للأخلاق الوطنية.

### الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

بدوره، قال مدير عام الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان عمار دويك، إن الاعتداء على منزل رئيس السلطة التشريعية للمرة الثانية خلال "4" أيام، هو عمل إجرامي مدان ومستنكر ويستدعي سرعة الكشف عن الفاعلين ومن يقف خلفهم بالسرعة الممكنة.

وطالب بتقديم الجناة للعدالة ومحاسبتهم حسب القانون، داعياً لتوفير الحماية لمنزل وعائلات نواب المجلس التشريعي وفي مقدمتهم رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني.

الجدير ذكره أن منزل د. عزيز دويك كان قد تعرض لاعتداءات متكررة ومتوالية لم تتوقف من قبل مجهولين قاموا بإحراقه والاعتداء عليه أكثر من مرة منذ فوز كتلة التغيير والإصلاح الممثلة لحركة حماس في الانتخابات التشريعية عام 2006.

التشريعي حسن خريشة، أن ما جرى من اعتداء متكرر على منزل رئيس المجلس د. عزيز دويك يستدعي تحركاً جاداً للوصول إلى الفاعلين، أملاً ألا تسجل قضية الاعتداء ضد مجهول، كما جرت العادة في اعتداءات سابقة استهدفت نواب في المجلس التشريعي، لافتاً إلى أن القانون كلف السلطة التنفيذية بتوفير الحماية للنواب المنتخبين وذويهم ومنزلهم.

وأضاف خريشة في تصريحات خاصة لـ "البرلمان" أنه لا يكفي الشجب والإدانة حول الحادثة، مطالباً الأجهزة الأمنية في الضفة المحتلة بالوقوف عند مسؤولياتها وكشف الجناة ومن يقف خلفهم ومحاسبتهم بشكل جاد وسريع حتى يكونوا عبرة لغيرهم ممن تسول لهم أنفسهم بالعبث بأمن المواطنين. وأكد أن د. عزيز دويك قامه وطنية كبيرة، وما جرى بحقه لا يمكن القبول به تحت أي ظرف، ولا بد من جميع الأطراف التحرك لمنع تكرار مثل هذه الحوادث في المستقبل، وتوفير الحماية لكافة النواب الذي يتعرضون للاعتداءات المتكررة.

وأشار النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي

خطر هذا الاعتداء وتدريج الموضوع بطريقة خطيرة وصولاً لحالة من الفلتان الأمني التي تشكل ظاهرة مرضية في أي مجتمع، أملاً أن يتم القبض على الجناة والتحقيق معهم وأن ويوضع الأمر في نصابه لتحقيق الأمن والأمان للمواطنين بعيداً عن أي نوع من أنواع المحسوبية أو الوساطة.

وأوضح أنه لو تم اتخاذ إجراء فوري في الاعتداء الأول لانتهى الأمر ولم تعد هناك قضية وخاصة عندما يكون الاعتداء على منزل يقطنه أطفال ونساء، متمنياً أن يتم التعامل مع المواطنين بشكل متساوي وبما يكفل حقوقهم ويحقق لهم حياة كريمة.

وقال دويك: "إن حماية المواطن حق يجب أن يكفل ليس فقط بالقانون إنما بالإجراءات الأمنية اللازمة لعدم تكرار أي حدث، مطالباً الجميع باتخاذ حقوقهم من خلال القضاء والمحاكم بطريقة قانونية حيث أن الاحتلال يتربص بنا ليل نهار ويحاول استغلال الثغرات لتحقيق غاياته وأهدافه وهذا أمر خطير".

### حماية النواب مهمة الحكومة

من جانبه، شدد النائب الثاني لرئيس المجلس

أكد رئيس المجلس التشريعي الدكتور عزيز دويك، أن على السلطة الفلسطينية دور كبير في تحقيق أمن المواطنين والدفاع عنهم والحفاظ على سلامتهم، مديناً لسلسلة الاعتداءات التي تعرض لها النواب وعائلاتهم دون أن تتحرك أجهزة أمن الضفة نحو توفير الحماية لهم أو لأسرهم وعائلاتهم ومنزلهم.

وأشار إلى أن الاعتداء الثاني على منزله الواقع في مدينة الخليل بالضفة الغربية المحتلة تم في ساعة متأخرة من الليل وبصورة مضاعفة عن الاعتداء الأول باستخدام الرصاص الحي دون أي تحرك من قبل الأجهزة الأمنية في الضفة المحتلة لحماية بيته والدفاع عن عائلته.

وشدد دويك خلال اتصال هاتفي مع صحيفة "البرلمان" أن الأمر بحاجة ماسة لإيقاف المعتدين عند حددهم خاصة أنه بعد الاعتداء الأول تم تقديم شكوى لدى المباحث العامة، مشيراً إلى أن جهات الاختصاص لم تتدخل ولم تقوم بالمهام الملقى على عاتقها بموجب القانون.

### الفلتان الأمني.. ظاهرة خطيرة

وعبر رئيس المجلس التشريعي عن خشيته من





## كلمة البرلمان

د. أحمد محمد بحر

## الوحدة طريق الانتصار

نقف اليوم أمام منعطف تاريخي خطير يهدد حياة شعبنا وقضيتنا، فما هو العدو الصهيوني يضع لمساته الأخيرة وبرنامجه التفصيلي لتنفيذ مخطط الضم الذي يسلب قرابة ثلث أراضي الضفة الغربية، ففاعة الاحتلال، وإن اختلفوا في التكتيكات والتوقيتات والتفاصيل، إلا أنهم لا يختلفون على قهر شعبنا ويجمعون تماما على تصفية قضيتنا وإنهاء وجودنا الوطني.

إننا في المجلس التشريعي الفلسطيني نقول، وبكل قوة، وبالفم الملآن أن لغة الكلام الفارغ والشعارات المعسولة هي لغة القاعدين وديدن العاجزين، وأن المخاطر الكبرى والتحديات العاصفة التي تواجه شعبنا وقضيتنا تستوجب إطلاق كل الطاقات الوطنية واستنهاض كل الجهود والفعاليات على المستوى الفلسطيني والعربي والإسلامي والدولي في معركة الوجود والمصير التي لا تحتمل الهز والجدل والمناكفات العقيمة والمزايدات الرخيصة.

من هنا، فإننا أكثر ما نكون حاجة اليوم إلى برنامج وطني جامع يتحمل فيه الكل الوطني الفلسطيني، قوى وفصائل وشخصيات وطنية ومنظمات مجتمع مدني وشرائع شعبية، مسؤولياتها التاريخية، وأن يرتقي الجميع إلى مستوى خطورة اللحظة التاريخية التي تستهدفنا جميعا في ظل ظروف إقليمية ودولية بأئسة. لذا، فإن اللقاء الوطني الهام الذي انعقد مؤخرا في غزة بحضور القوى والفصائل الفلسطينية المختلفة، بما فيها حركة فتح، يشكل الخطوة الأولى نحو استعادة وحدة الموقف الوطني الفلسطيني، والبوابة المفضية باتجاه بلورة استراتيجية وطنية شاملة قادرة على إحباط مخطط الضم ومواجهة عدوان ومشروع الاحتلال.

لقد دعا اللقاء الوطني إلى استمرار تنفيذ واستكمال التطبيق الفوري لقرارات المجلسين الوطني والمركزي بسحب الاعتراف بالاحتلال والتحلل من اتفاقيات أوسلو والتزاماتها الأمنية والسياسية والاقتصادية وكل ما ترتب عليها، وتفعيل المقاومة الشاملة في كافة المناطق الفلسطينية من خلال برنامج وطني متصاعد لمواجهة قرارات الضم في المناطق المستهدفة في الضفة الفلسطينية، وأوصى بدعوة الأمناء العامين لاجتماع عاجل لمواجهة قرارات الضم واستعادة الوحدة الوطنية والاتفاق على استراتيجية وطنية لمواجهة التحديات الراهنة، وإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني وفي مقدمته "م.ت.ف" على أسس الشراكة والديمقراطية بحيث تضمن مشاركة الجميع، كما دعا إلى إطلاق الحملة الوطنية لمواجهة مخططات الضم وصفقة القرن وتشكيل جبهة وطنية موحدة للمقاومة الشعبية إدارة الاشتباك الميداني، وتشكيل لجنة إعلامية متخصصة للإشراف على حملة إعلامية ضخمة تضع كل إمكانيات العالم وأدواته ووسائله في مواجهة سياسات الاحتلال، وتشكيل لجنة قانونية، مهمتها إعداد ملف قانوني شامل حول كل تجاوزات الاحتلال وتجاوزاته للقانون الدولي، وتوثيق كل جرائمه بحق الشعب الفلسطيني، وتقديم هذا الملف إلى المؤسسات الدولية وخاصة محكمة الجنايات الدولية، والاتفاق وطنيا على سياسة تنموية لتعزيز صمود المواطن الفلسطيني، وترشيد الإنفاق، وتعميم مبادئ التكافل الاجتماعي في مواجهة ضغوطات الاحتلال الاقتصادية والحصار، وفي ظل جائحة كورونا.

وكلنا أمل في أن يتم متابعة واستكمال المقررات والخلاصات والتوصيات الصادرة عن هذا اللقاء الهام خلال المرحلة القادمة، وأن تلحق السلطة الفلسطينية وحركة فتح بركب القوى والفصائل الفلسطينية وتعمل على تنفيذ برنامج الإجماع الوطني والترتيب الفوري لعقد لقاء وطني شامل للأمناء العامين للفصائل والشخصيات الوطنية، بهدف التوافق على برنامج وطني كفاحي يستنهض كل القوى والطاقات الفلسطينية في مواجهة الاحتلال ومخططاته الغاشمة.

لقد أن الأوان كي نلتئم ونتألف جميعا تحت راية واحدة، راية الوحدة والشراكة والعمل المشترك، بما يقود إلى تجسير أوسع لمواجهة شاملة مع الاحتلال في مختلف الميدان والساحات، ميدانيا وسياسيا وقانونيا وإعلاميا وثقافيا، بهدف إسقاط مخطط الضم وصفقة القرن، فهذه المعركة التي حشد لها الاحتلال ترسانته العسكرية وتحالفاته الإقليمية مع بعض الأنظمة والحكومات المتخاذلة، مدعوما بقوة الهيمنة والعريضة الأمريكية، لا يمكن خوضها إلا بمعركة مضادة شاملة تتجند فيها كل طاقاتنا الوطنية الفلسطينية، بموازة جهد عربي وإسلامي، رسمي وشعبي، يَتَّوَجَّه ضغط فاعل في المحافل الإقليمية والدولية لعزل ومحاصرة الاحتلال وإدانة جرائمه الكبرى وإجباره على وقف إجراءاته ومخططاته العنصرية ومحاسبة قادته أمام المحاكم الدولية كجرمي حرب. إن اللحظة التاريخية الراهنة هي لحظة الحقيقة، لحظة الصدق والإخلاص، لحظة أداء الأمانة وتحمل المسؤولية التي تجسد ماهية ومقياس الوفاء والنصرة لفلسطين وشعبها المظلوم وقضيتها العادلة، فنحن اليوم لا نقاوم ونواجه المخاطر المحدقة بالضفة الغربية فحسب، بل إننا نواجه الخطر الداهم على القدس وندافع عن اللاجئ وحق العودة وننازع عن حق قطاع غزة في الحرية ورفع الحصار، وعبونا ترنو إلى أهلنا في فلسطين المحتلة عام 1948 وأهلنا المشردين في ديار اللجوء والشتات، لأن المعركة اليوم هي المعركة الكبرى التي تطاول الوجود والمصير الوطني، وتتولى الدفاع عن القضية الفلسطينية ككل والوجود الفلسطيني قاطبة.

إن القطار الوطني الفلسطيني قد أطلق صافرة الانطلاق لمواجهة مخطط الضم وكل مخططات تصفية القضية من خلال الجهد الوطني الفصائلي الوجودي المشترك الذي تجسد في غزة مؤخرا، ولن يضره من تخاذل عن الركوب فيه واللاحق به أو أحجم عن نصرته ومساندته، فأوراق الخريف المتساقطة لا تزيد الشجرة الباسقة التي تمتد جنورها في أعماق الأرض إلا قوة على قوتها، وتزيح عن الشجرة عبء انكسارها ومواتها وانطفاء جذوة وروح الحياة فيها.

وأخيرا.. ألم تدرى السلطة وفتح حتى اللحظة أن المعركة الراهنة تقتضي مغادرة الفكر الحزبي والنهج الأحادي والنزول عند مقتضيات الوحدة والشراكة، والعمل الفوري على تحقيق الوحدة وإنهاء الانقسام، أم أنها لا زالت تراهن على مشروعها التفاوضي البائس الذي شيع موتا واندثارا، وتناهى بنفسها عن متطلبات حماية المشروع الوطني الفلسطيني والدفاع عن القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني في ظل الظروف الخطيرة الراهنة!!

الوحدة بوابة الأمل وجسر العبور نحو الانتصار بإن شاء الله.

## لجنة التربية تستمع لوكلاء

## وزارات التنمية الاجتماعية والتعليم والصحة

والتعليم زياد ثابت مستجدات العملية التعليمية في ظل جائحة كورونا، كما ناقشت اللجنة الأوضاع الصحية مع وكيل وزارة الصحة يوسف أبو الريش، "البرلمان" تابعت جلسات الاستماع المذكورة وأعدت التقرير التالي:

ناقشت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية بالمجلس التشريعي دور وزارة التنمية الاجتماعية في محاربة الفقر والظواهر الاجتماعية الأخرى وذلك خلال جلسة استماع عقدها لوكيل الوزارة غازي حمد، كما ناقشت مع وكيل وزارة التربية



رئيس وأعضاء لجنة التربية لدى اجتماعهم مع وكيل وزارة الصحة د. يوسف أبو الريش

التربية والتعليم د. زياد ثابت، بحضور رئيس وأعضاء اللجنة النواب: عبد الرحمن الجمل، سالم سلامة، يوسف الشرافي، وهدى نعيم، ورداً على تساؤلات النواب أوضح ثابت أن وزارته طلبت من الجامعات فتح حسابات الطلاب على نظام التعليم الإلكتروني "المودل" الخاص بهم، ليتمكنوا من الدخول إليه وتقديم الامتحانات، مشيراً إلى الاستجابة أغلب الجامعات الوطنية لذلك، لافتاً أن وزارته ناقشت جهات الاختصاص فيما يتعلق بقضية موظفي العقود بالجامعات تمهيدا لإيجاد الحلول المناسبة لهم.

## وتستمع لوكيل وزارة الصحة

هذا وعقدت اللجنة جلسة استماع لوكيل وزارة الصحة الدكتور يوسف أبو الريش، بحضور النواب: عبد الرحمن الجمل، خميس النجار، سالم سلامة، يوسف الشرافي، ومحمد شهاب. واطلع النواب على جهود الوزارة في ظل استمرار جائحة كورونا، وناقشوا عدة مواضيع منها أطباء العقود والبورد وقلة الموارد البشرية والمالية، وتوزيع المختبرات على محافظات الوطن وآلية نقل جزء منها حسب الحاجة الماسة، واتفق المجتمعون على تشكيل لجنة مشتركة من التشريعي ووزارة الصحة والجهات المعنية لدراسة مشروع قانون المسؤولية الطبية.

## الاستماع لوكيل التنمية الاجتماعية

هذا وعقدت اللجنة جلسة استماع لوكيل وزارة التنمية الاجتماعية د. غازي حمد، بحضور كلاً من النواب: عبد الرحمن الجمل، خميس النجار، سالم سلامة، محمد شهاب، يحيى العبادسة، وهدى نعيم، وأشار رئيس اللجنة إلى أنه تم خلال الجلسة مناقشة جهودات الوزارة في ظل الحصار وانتشار جائحة كورونا، ودواعي صدور مشروع قانون مكافحة التسول والتشرد.

وتوافق المجتمعون على عدم وجود داعي لإصدار قانون مكافحة التسول والتشرد نظراً لأن نصوصه وإجراءاته الحاسمة موجودة في بعض القوانين سارية المفعول، داعين جهات الاختصاص لاتخاذ الإجراءات الحاسمة لتنفيذ أحكام القوانين القائمة وخاصة قانوني "الطفل والأحداث"، ومحاكمة من يقف وراء المتسولين وخاصة الأطفال منهم وإيقاع أقصى العقوبات بحقهم، مشددين على ضرورة توجيه رسائل للجهات المعنية لاتخاذ الإجراءات الحاسمة بخصوص هذه الظاهرة، وتنفيذ الإجراءات العقابية الواردة في القوانين سارية المفعول.

## الاستماع لوكيل التربية والتعليم

إلى ذلك عقدت اللجنة جلسة استماع لوكيل وزارة



لجنة التربية تستمع لوكيل وزارة التنمية الاجتماعية د. غازي حمد



## أكدت اهتمامها بالطاقة البديلة

# اللجنة الاقتصادية تلتقي نائب رئيس سلطة الطاقة ووكيل وزارة المالية



رئيس وأعضاء اللجنة الاقتصادية لدى لقائهم وكيل وزارة المالية عوني الباشا

عقدت اللجنة الاقتصادية لقاء مع نائب رئيس سلطة الطاقة سمير مطير، بحضور رئيس وأعضاء اللجنة النواب: عاطف عدوان، سالم سلامة، وجميلة الشنطي، وبحثوا معه ملفات تخص قطاع الطاقة، وعبرت اللجنة عن تقديرها لجهود سلطة الطاقة وشركة توزيع الكهرباء في توزيع التيار على جميع المناطق بعدالة. واستمعت اللجنة لشرح عن واقع الكهرباء في قطاع غزة، ومدى توفر الكهرباء للمواطنين، وأيضا مشاريع الطاقة البديلة، وأشادت بجهود سلطة الطاقة وشركة توزيع الكهرباء وسياساتها مع القطاعات الإنتاجية الصناعية والزراعية، وكذلك ركب العدادات الذكية في بيوت المواطنين.

بدوره لفت مطير، إلى أن قطاع غزة يحتاج "450" ميغاوات من الطاقة فيما تقدر الكمية المتوفرة بنحو "200" ميغاوات، يتم الحصول عليها عبر الخطوط القادمة من فلسطين المحتلة ومحطة التوليد بغزة.

### الطاقة البديلة

واستمعت اللجنة لاهتمام سلطة الطاقة لمشاريع الطاقة الشمسية "البديلة"، حيث تقدم السلطة ما تستطيع من التسهيلات الفنية وفق النظام لأي شركة تسعى لإنتاج الطاقة الشمسية وذلك لاعتبارها هذه المشاريع استراتيجية في حل مشكلة الكهرباء.

وبخصوص دعم المشاريع الإنتاجية، أشادت اللجنة بما تقوم به سلطة الطاقة وشركة توزيع الكهرباء من دعم للمشاريع الإنتاجية من خلال توفير الكهرباء لهذه المشاريع الإنتاجية الصناعية منها والزراعية على مدار الساعة،

وأشادت اللجنة بحرص وزارة المالية على متابعة الشأن المالي العام، مؤكدة على ضرورة استمرار إعطاء الأولوية في النفقات العامة لمواجهة جائحة كورونا، مثنية جهود الوزارة في توفير السلفة الشهرية للموظفين العموميين في موعدها.

وفيما يتعلق بهيئة البترول، أكدت اللجنة على ضرورة متابعة تنظيم العمل في الهيئة وضبطه باللوائح ووفقا للقانون ومبادئ الشفافية، كما استمعت اللجنة لخطة الوزارة والجهات ذات العلاقة في تطوير العمل في المعابر التجارية في القطاع، لا سيما نية الجهات المعنية بزيادة عدد المراقبين والفنيين المختصين في المجالات كافة، وذلك بهدف التسهيل على التجار وتذليل عقبات الاستيراد والانتهاه من استكمال الإجراءات اليومية بالسرعة الممكنة ودون أي معوقات فنية أو إدارية.

وقالت اللجنة في ختام اللقاء أنها ستواصل العمل مع الجهات ذات العلاقة كافة من أجل توفير الطاقة بشكل وأسعار مناسبة للمواطنين.

### وتجتمع بوكيل المالية وتضمن جهود وزارته في توفير السلفة الشهرية للموظفين بوقتها

إلى ذلك عقدت اللجنة لقاء مع وكيل وزارة المالية عوني الباشا، بحضور النواب: عاطف عدوان، يوسف الشرافي، سالم سلامة، وجميلة الشنطي.

واستمعت اللجنة من وكيل الوزارة للوضع المالي بالقطاع، والنظام المعمول به في هيئة البترول، وطبيعة النفقات التشغيلية في المؤسسات والوزارات والهيئات الحكومية، وتوفير سلفة الرواتب للموظفين في ظل الأزمة الاقتصادية التي تعانيها غزة.

والتي تساهم في النشاط الاقتصادي وتقليل البطالة، حيث توفر الكهرباء لهذه المؤسسات مع خصم يصل لـ "20%" من إجمالي الاستهلاك الشهري للمؤسسات المذكورة.

ودعت اللجنة لمراجعة نظام المساهمات التطويرية التي أقرتها شركة توزيع الكهرباء قبل نحو عام، حيث أكد نائب رئيس سلطة الطاقة أنه ستكون هناك ورش عمل ولقاءات ما بين سلطة الطاقة وشركتي الإنتاج والتوزيع والمجلس التشريعي بالإضافة لجهات الاختصاص من أجل التغذية الراجعة في نظام المساهمات من أجل التخفيف على المواطنين.

وأكدت اللجنة على مواصلة سلطة الطاقة بالتعاون مع شركة توزيع الكهرباء وكافة الجهات ذات العلاقة العمل على تطبيق النظام الذكي إذا ما أثبتت الفترة التجريبية أفضلية هذا النظام، بحيث يكون التخفيف عن المواطن الهدف الرئيسي إلى جانب توفير الطاقة.

## د. بحر يرحب بقرارات البرلمان الهولندي المناهض لجريمة الضم

رحب رئيس المجلس التشريعي بالإجابة د. أحمد بحر، بقرار البرلمان الهولندي، والذي اعتبر مشروع الضم الإسرائيلي، انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي. وأشاد بحر، في تصريح صحفي أصدره أمس، بمطالبة البرلمان الهولندي حكومتهم بتحديد العقوبات التي يجب فرضها على الاحتلال من قبل هولندا، وكذلك دول الاتحاد الأوروبي في حال إقدامه على ضم أجزاء من الضفة الغربية المحتلة.

وعبر بحر عن شكره للأحزاب والبرلمان الهولندي، لتصويتهم وتأييدهم للقرار، بأغلبية "87" نائبا من أصل "150"، مشيدا بالدور الفعال للجان التضامن الهولندية، ولرئيس الوزراء الهولندي السابق، فان أخت، معتبرا أن الاحتلال تلقى ضربة قاصمة في أحد أكثر البلدان تأييدا له. ولفت إلى أن البلدان الأوروبية والعواصم العالمية والمؤسسات الأممية اكتشفت الطابع العدواني والعنصري للاحتلال الإسرائيلي، داعيا دول العالم للبدء الفعلي بمعاينة الاحتلال على جرائمه بحق الشعب الفلسطيني بالإضافة لطرد ممثليه من الاتحادات والمنتديات البرلمانية العالمية.

## الزهار يثمن رفض برلمانيين لخطة الاحتلال "ضم" أراض فلسطينية

الاحتلال والعمل على نيه في المحافل الدولية، مؤكدا أن خطة الاحتلال تعتبر جريمة مكتملة الأركان وفق القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، مطالبا أحرار العالم كله بالوقوف في وجه الاحتلال وإفشال مخططاته التهويدية.

وناشد القائم بأعمال المجلس التشريعي برلماني العالم بالتحرك الفوري نحو عزل الاحتلال وطرد ممثليه من كل الاتحادات والمنتديات البرلمانية العالمية، عقابا لهم على الجرائم التي يرتكبونها بحق الشعب الفلسطيني.

وطالب النائب الزهار المجتمع الدولي بترجمة القرارات والمواقف السياسية لأفعال تجبر الاحتلال التخلي عن مخططاته الاجرامية بحق ثوابت الشعب الفلسطيني ودعم ومناصرة القضية الفلسطينية في كل المحافل الدولية والعالمية لا سيما السعي نحو محاكمة قادة الاحتلال بالمحاكم الدولية.



قال القائم بأعمال رئيس المجلس التشريعي النائب الدكتور محمود الزهار: "إن رئاسة المجلس التشريعي الفلسطيني تنظر بعين الرضا لاتساع رقعة البرلمانيين الأوروبيين المعارضين لخطة الاحتلال "ضم" أجزاء من الضفة الغربية المحتلة والأغوار".

وأضاف الزهار في تصريح صحفي مصور، نُقدّر في رئاسة المجلس التشريعي موقف قرابة "1080" برلمانيا ينتمون لنحو "25" دولة حول العالم، وقعوا على رسالة تعبر عن اعتراضهم الشديد على خطة الاحتلال المعروفة بـ"الضم"

ويطالبون حكومات بلادهم للعمل الجماعي والفوري لمواجهة الخطة المذكورة وافشالها ومنع الاحتلال من تنفيذها بكل السبل والوسائل الممكنة.

وأشاد الزهار بدعوة العديد من هؤلاء البرلمانيين خاصة في بريطانيا وإيطاليا وفرنسا، حكوماتهم صراحة بإدانة

## "كورونا" يهدد محافظة الخليل وعموم الضفة الغربية

**النائب محمد الطل: الغاء الحكومة  
حجر العمال وعدم متابعة حركتهم  
على المعابر والطرق الالتفافية  
تسبب بانتشار الفيروس بالضفة**



**النائب سميرة الحلايقة: استهتار  
المواطنين وتراخي الحكومة  
سببين رئيسيين لانتشار "كورونا"  
بالخليل**



والفحوصات الدورية وغيرها.  
وللوقوف على تداعيات وأسباب توسع رقعة  
انتشار "كورونا" بالضفة وسبل مجابهته  
والحد منه "البرلمان" استطلعت آراء نائبي من  
محافظة الخليل بالضفة الغربية المحتلة وأعدت  
التقرير التالي:

والسلامة التي حددتها جهات الاختصاص.  
ولتفادي وقوع الكارثة يتفق الجميع على  
ضرورة العودة إلى الإجراءات التي تم اتخاذها  
مع بداية ظهور الفيروس سواء من قبل  
المواطنين والجهات الرسمية والصحية  
في المتابعة والوعي والتباعد الاجتماعي

تصاعدت وتيرة انتشار فيروس كورونا مؤخراً في  
محافظة الخليل تحديداً وفي عموم محافظات  
الضفة الغربية بشكل مخيف قد يؤدي لوقوع  
كارثة صحية -لا قدر الله- إذا تواصل تراخي الجهات  
الرسمية في مواجهة الفيروس، واستهتار  
المواطنين وعدم التزامهم بإجراءات الوقاية

ودعا إلى عودة كافة إجراءات السلامة والوقاية  
من الفيروس سيما التباعد الاجتماعي ووقف  
كافة مظاهر التجمع والازدحام، وإطلاق  
حملة توعية واسعة، وتوفير كافة الاحتياجات  
للمواطنين.

#### متطلبات المواجهة

وشدد النائب الطل على ضرورة صرف الحكومة  
لرواتب الموظفين حيث لا يمكن مواجهة  
الفيروس وفرض الإغلاق دون أن تلبى  
احتياجات المواطنين، مستبعداً أن تكون سلطة  
رام الله غير قادرة على تلبية الحد الأدنى من  
الرواتب والاحتياجات خاصة مع اقتراضها من  
البنوك والمساعدات الكبيرة التي وصلتها  
لمواجهة جائحة كورونا.  
وأشار إلى أن موضوع الرواتب وتأخرها حرف  
البوصلة لدى المواطنين في مواجهة كورونا  
وحتى في مواجهة جريمة الضم التي ينوي  
الاحتلال تنفيذها، الأمر الذي يتطلب تحديد  
الأولويات ودعم المواطنين أولاً وتعزيز  
صمودهم.

وبشكل مكثف، ومتابعة المواطنين والأسواق  
والعمال وكل النشاطات التي من شأنها توسيع  
رقعة انتشار الفيروس.

#### التباعد الاجتماعي

في ذات الإطار؛ قال النائب عن محافظة الخليل  
د. محمد الطل: "إن ظاهر فايروس كورونا  
أصبحت مخيفة، مستغرباً من تراجع إجراءات  
الجهات الرسمية والصحية في مواجهة الفايروس  
وتراخيها في إجراءات الحد من انتشاره".  
وأوضح النائب الطل أن الجهات الرسمية  
والصحية كانت تتابع فايروس كورونا بشكل  
جيد جداً ولكنها مؤخراً تراخت بحيث عادت  
الحياة بشكل طبيعي في الضفة الغربية رغم أن  
الخطر ما زال موجوداً.  
ولفت النائب الطل إلى أن الجهات الرسمية  
لم تعد تتابع حركة العمال سواء على المعابر  
الرسمية أو عبر الطرق الالتفافية، وألغت فكرة  
حجر العمال، كما أن عدم الوعي لدى المواطنين  
لدرجة إنكار بعضهم لوجود الفايروس ساهم  
في انتشاره وتغوله في صفوف المواطنين.

جيدة للعمال الذين ينتقلون سواء من الخليل  
أو أي محافظة أخرى من محافظات الضفة  
إلى فلسطين المحتلة عام 1948 كما كان في  
السابق مع بداية ظهور الفايروس، "فمنذ بداية  
حزيران لم تعد الجهات الرسمية تفحص العمال  
ولا حتى العمال توجهوا من تلقاء أنفسهم  
للمراكز الصحية للاطمئنان على صحتهم كما  
كان يحدث مع بداية ظهور الفايروس".  
وأكدت الحلايقة على ضرورة أن يغادر  
المواطنون مربع الاستهتار، والعودة إلى الالتزام  
بالنصائح والإرشادات الصحية، واتباع الإجراءات  
السليمة قدر الإمكان ورفع حالة الوعي بخطورة  
الفايروس ومسببات وكيفية تفاديه.  
وقالت: "إنه من غير الجيد أن نسلم بأن  
الفايروس انتشر وأنه لا مفر من الإصابة به،  
بل يجب العودة للإجراءات الوقائية والسلامة  
الصحية للحد من الفايروس والخروج بأقل  
الأضرار الممكنة".  
وطالبت النائب الحلايقة الجهات الرسمية  
والصحية بالعودة للعمل بإجراءات السلامة

#### سببين رئيسيين

النائب عن محافظة الخليل سميرة الحلايقة  
أكدت أن سبب انتشار فايروس كورونا وارتفاع  
عدد الإصابات في المحافظة بشكل كبير، يعود  
لسببين رئيسيين الأول استهتار الجمهور وترك  
أساسيات السلامة الصحية، والثاني تراخي  
الجهات الرسمية في مكافحة الفايروس.  
وقالت الحلايقة لصحيفة "البرلمان": "إن محافظة  
الخليل كانت من المحافظات الآمنة من فايروس  
كورونا وأن أعداد الإصابات فيها كان محدوداً  
جداً، ولكن مع بداية حزيران بدأت الأرقام  
بالازدياد".  
وأشارت الحلايقة، إلى أن محافظة الخليل تعد  
محافظة كبيرة وذات كثافة سكانية عالية،  
وانتشار فايروس كورونا فيها يعني كارثة  
صحية خطيرة، محذرة من استمرار الاستهتار  
من قبل المواطنين والتراخي من طرف الجهات  
الصحية والرسمية.

#### قابل للمقاومة

وبينت النائب الحلايقة أنه لا يوجد متابعة

## نواب الوسطى يتفقدون المحكمة الشرعية ويلتقون مدير شرطة المحافظة



النائب عبدالرحمن الجمل والنائب هدى نعيم أثناء استقبالهما مدير شرطة المحافظة الوسطى العميد إياد سلمان

القانون، لافتاً للإنجازات المتحققة خلال النصف  
الأول من العام الجاري على الرغم من قلة  
الإمكانات المادية والبشرية وندرة الامدادات  
اللوجستية.

وانفاذ القانون.  
في حين أكد العميد سلمان، أن المؤسسة  
الشرطية تقوم بواجباتها اليومية بكل جد  
واجتهاد، وأن جميع المواطنين سواسية أمام

بدورهما أثنى النائبان على جهود قائد شرطة  
الوسطى والعاملين معه في خدمة المواطنين  
والمحافظة على ممتلكاتهم الخاصة وحماية  
المؤسسات العامة وتحقيق النزاهة والعدالة

تفقد وفد من نواب كتلة التغيير والإصلاح  
بالمحافظة الوسطى المبني الجديد للمحكمة  
الشرعية في النصيرات، وأطلعوا على مهامها  
وانجازاتها، وطبيعة الخدمات التي تقدمها  
للجمهور، وأهم المعوقات التي تواجهها،  
مؤكدين على أهمية دورها الشرعي  
والمجتمعي.

وضم الوفد كلاً من النواب: عبد الرحمن  
الجمل، سالم سلامة، وهدى نعيم، وكان في  
استقبالهم رئيس المحكمة الشرعية القاضي  
حسام الحلبي، ورئيس القلم بالمحكمة، وعدد  
من مدراء الدوائر ولفيف من العاملين فيها.

ويلتقون مدير الشرطة  
إلى ذلك استقبل النائب عبد الرحمن الجمل،  
والنائب هدى نعيم، مدير شرطة المحافظة  
الوسطى العميد إياد سلمان، رافقه مدير  
العلاقات العامة المقدم عرفات أبو جياب، وذلك  
يوم أمس الأول بمكتب النواب بالمحافظة.



## طالب أحرار العالم بأوسع حملة احتجاجية ضد الاحتلال

# د. بحر: خطة الضم باطلة وتهدف لسلب الأرض الفلسطينية ومخالفة للقانون الدولي

الشعب الفلسطيني متعددة لكنها لا تطبق، لافتاً إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية داعمة للقرار والموقف الصهيوني والأمم المتحدة لا تفعل شيئاً حينما يكون القرار لصالح الشعب الفلسطيني ولا تطبقه. وأوضح أن اجتماع الفصائل الفلسطينية واستجابة حركة فتح لهذا النداء، يمثل وحدة الشعب الفلسطيني، مؤكداً أن الإجماع الوطني والشعبي لمواجهة قرار الضم وصفقة القرن يعبر عن الإرادة الفلسطينية التي ستنتصر وأن الحقوق تتخذ بالقوة والإرادة والعزيمة وليس بالحوار والمفاوضات.



للمياه الجوفية في الضفة"، لافتاً إلى أن "65" ألف فلسطيني يسكنون في الأغوار معرضون للتهجير. وأضاف رئيس المجلس التشريعي بالإنيابة أن قرار حكومة الاحتلال بضم أراضي الأغوار مخالفة واضحة لكافة القرارات والقوانين الأممية ذات العلاقة ومنها قرار الجمعية العامة للأمم القاضي بعدم شرعية امتلاك أي جزء من الأراضي باستخدام القوة، محملاً المجتمع الدولي المسؤولية الكاملة في تطبيق قراراته وخاصة قرار محكمة العدل حول عدم قانونية جدار الفصل. وبين بحر، أن القوانين الدولية التي جاءت لصالح

أكد رئيس المجلس التشريعي بالإنيابة د. أحمد بحر، أن خطة الضم باطلة وتهدف لسلب الأرض الفلسطينية، مطالباً أحرار العالم بأوسع حملة احتجاجية ضد الاحتلال لثنيه عن تنفيذ مخطط الضم. جاءت تصريحات بحر، خلال مقابلة تلفزيونية عبر شاشة فضائية الأقصى وتم بثها يوم أمس ببرنامج هنا فلسطين، وقال فيها: "إن خطة الضم تهدف للاستيلاء على الأغوار الفلسطينية والتي تشكل 28% من أراضي الضفة الغربية وهي المصدر الغذائي الرئيسي وتضم ثالث أكبر خزان

## استقبلوا مراقب عام الداخلية.. نواب غزة يتفقدون مراكز تصحيح امتحانات الثانوية



النائب أحمد أبو حلبية ومروان أبو راس لدى استقباليهما مراقب عام الداخلية والوفد المرافق له

للإنجازات المتحققة خلال النصف الأول من العام الجاري، مشيراً أن مكتب المراقب العام شكل العديد من لجان التحقيق لدراسة تفاصيل الشكاوى الواردة ومعالجتها من الناحية القانونية، مرحباً بالتواصل والتعاون المشترك مع نواب المجلس التشريعي ولجانه المتخصصة.

المواطنين ومراحل وآليات التعامل معها. بدوره اطلع اللواء بنات، النواب على أهم محاور العمل وخاصة الرقابية والتحقيقات والمظالم، مؤكداً وجود طاقم متخصص من العاملين المنتشرين في المراكز على مستوى المحافظات لاستقبال ومتابعة شكاوى المواطنين، لافتاً

للسوء ماهر بنات والوفد المرافق له، وأشاد النائبين بجهود المراقب وطواقم العاملين معه وخاصة تلك الجهود الهادفة لتعزيز حالة الحريات العامة وحقوق المواطنين، وتناول اللقاء العديد من النقاط المهمة التي تبين دور وعمل المراقب العام والإجراءات التي يتبناها في تلقيه شكاوى

تفقد النواب: أحمد أبو حلبية، مروان أبو راس، ومحمد فرج الغول، عدداً من مراكز تصحيح امتحانات الثانوية العامة في مدينة غزة، وكان في استقبالهم مدير مديرية التربية والتعليم بغزة عبد القادر أبو علي، وأطلع النواب على عمل اللجان ومدى التزام العاملين فيها بإجراءات الوقاية من جائحة كورونا. وثمن الوفد جهود وزارة التربية والتعليم ومديرياتها والمعلمين ورؤساء اللجان في مراكز التصحيح، لإنجاح العملية التعليمية وامتحانات الثانوية العامة رغم الحصار وإجراءات جائحة كورونا وما ترتب عليها من صعوبة ظروف الطلبة.

وعبر النواب عن فخرهم وسعادتهم بما يتميز به المعلمون من الدقة والأمانة والإخلاص والتفاني بالعمل في مراكز التصحيح من أجل استكمال انجاز الامتحانات على أكمل وجه وإظهار النتائج للطلبة متمنين التفوق والنجاح لهم جميعاً.

### ويستقبلون المراقب العام لوزارة الداخلية

إلى ذلك استقبل النائب أحمد أبو حلبية، ومروان أبو راس، المراقب العام لوزارة الداخلية

## في إطار بروتوكول التعاون المشترك مع المجلس التشريعي

# رابطة برلمانيون لأجل القدس تحذر من خطورة جريمة الضم وتدعو العالم لتجريم الاحتلال

المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان، كالحصار المفروض على غزة، والنقل القسري للسكان، والاستخدام المفرط للقوة والتعذيب، والهجمات المتكررة على المؤسسات الفلسطينية. وشددت الرابطة أن حزم المجتمع الدولي أصبح أكثر إلحاحاً لرفض الخطة الإسرائيلية، ودعت مؤسسات الحكم، والبرلمانيين العالميين لمواصلة العمل، نحو سياسة عدم التسامح إطلاقاً، رداً على تحركات الاحتلال نحو الضم، مع التأكيد أن مثل هذه الخطوات تهدد السلام والاستقرار العالمي.



واعتبرت الرابطة جريمة الضم أحد أفظع أعمال الاستعمار الاستيطاني التي شهدتها المجتمع الدولي في القرن الماضي، مبينة أن الضم سيحول الضفة الغربية إلى "كانتونات" معزولة تشبه نظام الفصل العنصري، ما يمثل انتهاكاً خطيراً لحقوق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وسيكون له تأثير عميق على الحياة الفلسطينية اليومية. وقالت الرابطة إن تحرك الاحتلال نحو الضم يأتي في ظل استمرار سياسة الضم الفعلي في الضفة وانتهاكات منهجية لحقوق الإنسان، ووفقاً للأمم

أعربت رابطة برلمانيون لأجل القدس عن قلقها البالغ إزاء احتمال ضم الاحتلال الإسرائيلي لأراضي من الضفة الغربية المحتلة، والذي يمثل انتهاكاً خطيراً لميثاق الأمم المتحدة واتفاقيات جنيف ويتعارض مع المعايير الدولية. وأصدرت الرابطة بيان لها - يأتي ضمن بروتوكول التعاون المشترك بين الرابطة والمجلس التشريعي الفلسطيني، طالبت فيه المجتمع الدولي الرد على أي ضم للأراضي الفلسطينية، من خلال فرض إجراءات مساءلة صارمة ضد الاحتلال.

## مواقف برلمانية دولية

## "1080" برلماني أوروبي يعارضون خطة الضم

أعلن أكثر من ألف برلماني أوروبي ينتمون لـ "25" دولة، معارضتهم خطة الاحتلال الإسرائيلي ضم أجزاء من الضفة الغربية المحتلة. وأرسل "1080" برلمانيا أوروبيا رسالة موقعة بأسمائهم لقادة الدول الأوروبية، طالبوا فيها حكوماتهم بمواقف أكثر حزما لردع الاحتلال عن تنفيذ خطته، وأكد البرلمانيين في رسالتهم أن خطة الاحتلال تنافي القانون الدولي وتقتل آمال السلام في العام، وتترك الأراضي الفلسطينية فريسة للاحتلال.

## البرلمان البلجيكي يناهض الضم

قرر البرلمان الفيدرالي البلجيكي تبني إجراءات مناهضة لمخطط الضم الإسرائيلي لأراض فلسطينية محتلة، ووافق على القرار "101" نائبا، وامتنع عن تأييده "39" نائبا، دون اعتراض أي نائب. وطالب القرار الحكومة البلجيكية بأخذ زمام المبادرة مع الدول الأوروبية التي تشاركها ذات الموقف وبلورة سلسلة من الإجراءات الفاعلة المناهضة للاحتلال بهدف منعه من تنفيذ خطة الضم. وناشد البرلمان البلجيكي حكومة بلاده للسعي لدى المجتمع الدولي وخاصة مجلس الأمن والجمعية العامة لإفشال خطة الضم.

## نواب إسبان يرفضون الضم

أكد أعضاء في البرلمان الإسباني ووزراء سابقون وسياسيون، على موقفهم الرافض لخطة ضم أجزاء من الأراضي الفلسطينية بالضفة الغربية المحتلة للسيادة الإسرائيلية. وطالبوا حكومة بلادهم برفض خطة الضم، معبرين عن قلقهم الشديد من تداعياتها على المنطقة والعالم بشكل عام وذلك في رسالة أبرقوا بها لوزيرة خارجية إسبانيا "أرنتشا غونثالث". وأكد النواب أن القرار الإسرائيلي يمثل اختراقا فاضحا للقانون الدولي ويهدد بشكل كبير الاتفاقيات الدولية. وشددوا على ضرورة تصدي الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء لقرار الضم ومواجهته، مطالبين الحكومة الإسبانية بتبني قرارات ضد قرار الضم والعمل مع الأطراف الدولية كافة لضمان عدم تنفيذه.

## الاتحاد الأوروبي يؤكد عدم قانونية الضم

حذر الاتحاد الأوروبي، الاحتلال الإسرائيلي من تنفيذ خطة "الضم" وقال الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية في الاتحاد الأوروبي جوزيف بوريل، في كلمة له أثناء جلسة للجمعية العامة للبرلمان الأوروبي: "إن الموقف من خطط الضم الإسرائيلية واضح، وهو الرفض التام". وأكد بوريل، على أن "خطط الضم" الإسرائيلية خطوة تتعارض مع القانون الدولي، معتبرا أن هذا القرار يضر بحل الدولتين وبلاستقرار الإقليمي، فضلا عن إلحاقه الضرر بالعلاقات الإسرائيلية مع العالم.

## البرلمان العربي يدين الضم

أدان رئيس البرلمان العربي، الدكتور مشعل بن فهم السلمي، الإجراءات أحادية الجانب التي أعلنت عنها حكومة الاحتلال الإسرائيلي بهدف تغيير الوضع القائم في الأراضي الفلسطينية وفرض واقع جديد سيكون له عواقب وخيمة وتداعيات خطيرة على مستقبل السلام في المنطقة. وأكد السلمي، دعم البرلمان العربي لقرار فلسطين قطع كل أشكال العلاقات مع الاحتلال والتحلل من الاتفاقيات والالتزامات الموقعة معه.

## "120" برلمانيا فرنسية يدعون حكومتهم للاعتراف بدولة فلسطين

طالب "120" برلمانيا فرنسية من أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب، ومن مختلف التيارات السياسية الفرنسية، الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بالاعتراف بدولة فلسطين، رداً على خطة الضم التي تنوي حكومة الاحتلال البدء بتنفيذها قريبا.

وعدد البرلمانيون في رسالتهم مجمل الردود الدولية الراضة لخطة الضم، مطالبين الحكومة الفرنسية بأن تتقدم إلى الأمم وأن تكون الدولة الفلسطينية دولة حقيقية وليست مجرد "كانتونات" معزولة بعضها.

وطالب البرلمانيون بضرورة فرض عقوبات دولية على الاحتلال في حال تنفيذه مخطط الضم باعتباره يمثل انتهاكا صارخا للقانون الدولي، ويشكل خطراً كبيراً على الأمن والسلام في المنطقة وعلى حقوق الشعب الفلسطيني.

## نائب يوناني يدعو للاعتراف بفلسطين ردا على جريمة الضم

أكد عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي اليوناني، وعضو البرلمان اليوناني، يورغوس مارينو، أن حزبه يرفض تماما قرار الاحتلال ضم أراضي فلسطينية وفرض سيطرته عليها، مشددا على ضرورة اتخاذ إجراءات عقابية ضد الاحتلال.

وأوضح "مارينو" أن حزبه قدم مساهمة للحكومة حول عدم اعتراف حكومة اليونان بدولة فلسطين رغم وجود قرار من البرلمان اليوناني بذلك، معتبرا أن الاعتراف بها هو أقل رد على جرائم الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني وانتهاك للقانون الدولي.

وشدد على ضرورة أن يكون هاك حراك دولي شعبي ورسمي لدعم الحقوق الفلسطينية ومنع الاحتلال من تنفيذ جريمة الضم.

## "الزهار" يتسلم تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية للعام 2019



أداء المؤسسات الحكومية، معتبرا أن التقرير السنوي أساس الإصلاح والحكم الرشيد. وأوصى الزهار بتشكيل لجنة مهنية مختصة بهدف دراسة التقرير وتزويد لجان المجلس التشريعي المختصة بمخرجاته من أجل تطبيقها على أرض الواقع، وضمان تحقيق الإصلاح المالي والإداري وفقا للقوانين سارية المفعول ومبدأ سيادة القانون.

تسلم القائم بأعمال رئيس المجلس التشريعي النائب الدكتور محمود الزهار، تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية للعام 2019، بحضور النائبان: عبد الرحمن الجمل، ويونس الأسطل، والأمين العام للمجلس التشريعي د. نافذ المهزون، وذلك أثناء زيارة رئيس الديوان د. محمد الرقب، لرئاسة المجلس التشريعي. بدوره ثمن د. الزهار دور ديوان الرقابة في متابعة

## النائب سالم سلامة يزور بلدية المغازي ويستقبل مدير شرطة مرور الوسطى



العاملين معه في الحفاظ على حياة المواطنين من خلال تنظيم عمليات المرور والعمل الدؤوب لتطويع المنظومة المرورية للتخفيف من حوادث السير، مشيدا بالسعي الدائم لتطويع كادر العاملين بشرطة المرور واخضاعهم لدورات تدريبية متخصصة.

بدوره قدم المقدم نوفل، شرحاً وافياً حول أهم إنجازات مديرية إدارة شرطة المرور بالمحافظة لافتاً لأهم معوقات العمل المتمثلة بقلّة الكادر وندرة المعدات اللوجستية اللازمة لإنجاز العمل اليومي.

زار النائب سالم سلامة بلدية المغازي وهنا رئيس وأعضاء المجلس البلدي الجديد بمناسبة استلامهم مهامهم وتمنى لهم التوفيق والنجاح وكان في استقباله رئيس البلدية الجديد الدكتور حاتم الغمري، وأعضاء من المجلس البلدي، ودعاهم لمواصلة مشوار المجلس السابق ومتابعة كل المشاريع الحيوية وتقديم ما يلزم نحو تجويد الخدمة المقدمة للمواطنين.

إلى ذلك استقبل النائب سلامة بمكتبه مدير شرطة المرور في المحافظة الوسطى المقدم إسمايل نوفل، وأثنى على جهوده وطاقم





آفاق

■ ماجد أحمد أبو مراد  
majedplc@hotmail.com

## صفاً واحداً

يقف شعبنا صفاً واحداً وبكل قوة وإصرار لمواجهة ما بات يعرف بخطة "الضم" وهي بلا شك واحدة من أخطر المشاريع الاستيطانية الصهيونية منذ عقود خلت، لقد شهدت غزة يوم أمس واحدة من أهم فعاليات الاحتجاج الهادفة لإيقاظ ضمائر الأمة وأحرار العالم ورفع مستوى الخطورة لديهم تجاه الخطة المذكورة. وأمام هذه العنجهية الصهيونية المدعومة أمريكياً كان لزاماً على شعبنا الفلسطيني أن يقول كلمته الفاصلة نحو إفشال مساعي الاحتلال، فهبت المقاومة الفلسطينية الباسلة لتنذر العدو بـ"فصل الخطاب" الذي اعتبرت فيه قيادة المقاومة لحظة تنفيذ خطة "الضم" بمثابة إعلان حرب على شعبنا وهذا في تقدير من أقوى ردود الأفعال المطلوب الإفصاح عنها وهو رد لم يتأخر وجاء في موعده المتوقع.

تبع ذلك على الفور وقبيل موعد التنفيذ بقليل مناورة عسكرية عالية المستوى نفذتها المقاومة وأطلقت خلالها قرابة عشرين صاروخاً بعيد المدى باتجاه البحر في تعبير واضح عن تمام الجهوزية، وقد علق الاعلام العبري على هذا الحدث بالقول: "المنظمات الفلسطينية في غزة أصابها الجنون فأطلقت 10" صواريخ تجاه البحر في أقل من 30" دقيقة وهذه رسالة واضحة وساخنة للجيش". وإذا وصل العدو تهديداته بتنفيذ خطته القذرة فلا أستبعد أن تلجأ المقاومة لتصعيد نوعي وغير مسبوق ولا تتوقعه قيادة العدو متمثلاً بشن هجمات صاروخية مكثفة انطلاقاً من غزة التي باتت عاصمة قوية للمقاومة على مستوطنات العدو بالضفة الغربية المحتلة والمنوي ضمها للسيادة الصهيونية وهذا في حد ذاته سيكون رداً صاعقاً من شأنه زعزعة استقرار المستوطنين في التجمعات الاستيطانية الكبرى.

وإذا حدث ذلك فمن شأنه تحريض أحرار الضفة الغربية على التمرد على الاحتلال ومعاونيه الذين يشكلون طوق حماية للمصالح الصهيونية في الضفة المحتلة وبالتالي تعزيز قيمة المقاومة في الضفة الغربية وتطوير أدائها المناهض للاحتلال ومشاريعه التهويدية ذات البعد التدميري على المشروع الوطني الفلسطيني. وفي مقابل الاستعدادات التي تجري في غزة فإن الموقف الرسمي في الضفة الغربية لم يكن بمستوى الطموح الوطني المطلوب، بالإضافة لقمع الردود الشعبية المتعطشة للتظاهر ضد الاحتلال، لم يكن عاقل يتصور صدور تصريح رسمي عن قيادة الضفة مفاده تسليم سلاح أجهزة أمن الضفة للاحتلال إذا بدأ تنفيذ خطة الضم، بدلاً من التهديد باستخدام هذا السلاح في مظانه الصحيحة وهي مقاومة الاحتلال أو وضعه تحت تصرف عموم أبناء الشعب الفلسطيني من أحرار الضفة بهدف مقاومة الاحتلال طالما أن سلطة الضفة عاجزة عن ذلك.

إن الظروف الراهنة وحساسية الموقف السياسي في تقديري الخاص تشكل فرصة رائعة لوضع حد نحو تثبيت قواعد اشتباك جديدة مع العدو عنوانها إنهاء تفرد العدو بالضفة الغربية المحتلة وإيقاف محاولاته المتكررة لاستضعافها والتغول على أرضها وذلك عبر تهديد مصالح الاحتلال في التجمعات الاستيطانية الكبرى بالضفة بهجمات منطلقة من غزة بمعنى أن المقاومة في غزة لن تقف مكتوفة الأيدي ولن تكون متفرجة حيال ما يجري بالضفة من إجراءات للعدو، وبذلك تنخرط المقاومة بالدفاع عن الضفة بهدف افشال مخططات الاحتلال فيها. وعلى صعيد آخر من واجباتنا كشعب واقع تحت الاحتلال توسيع رقعة التعاطف مع قضيتنا من الناحية الشعبية والرسمية والبرلمانية عبر التواصل مع حكومات العالم وبرلماناته ومؤسساته المختلفة لتوضيح الهم الفلسطيني ومجابهة مشاريع الاحتلال لنصل لأوسع حملات تضامن مع شعبنا ونصرة لقضيتنا، وهنا يأتي الحديث عن الدور المفقود للدبلوماسية الفلسطينية وسفارات منظمة التحرير المنتشرة حول العالم والتي لا تقوم بواجباتها الوطنية وعليه يتوجب على ممثلي ومؤسسات حركات المقاومة في كل مكان يتواجدون فيه القيام بذلك بقدر الاستطاعة طبعاً وهذا أفضل من بقاء التمثيل الفلسطيني محصور في سفارات المنظمة التي لا تمثل شعبنا التمثيل الحسن.

## هنية يدعو لملاحقة المعتدين على رئيس التشريعي وتقديمهم للمحاكمة



الحماية لرئيس وأعضاء المجلس التشريعي في الضفة الغربية المحتلة، لافتاً لمبدأ الحصانة البرلمانية الذي يتضمن حماية الأعضاء المنتخبين. الجدير ذكره أن مسلحين كانوا قد أطلقوا مؤخرًا النار على منزل دويك في مدينة الخليل جنوب الضفة الغربية المحتلة، للمرة الثانية خلال أيام دون أن تقوم الأجهزة الأمنية في الضفة بأي جهد لأجل منع تلك الاعتداءات على الرغم من تقديم "دويك" لشكوى رسمية لدى جهات الاختصاص مشفوعة بتصوير كاميرات منزله تظهر المعتدين بوضوح.

طالب إسماعيل هنية رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس" والنائب في المجلس التشريعي، السلطة في الضفة الغربية بملاحقة المعتدين على منزل رئيس السلطة التشريعية الدكتور عزيز دويك واعتقالهم وتقديمهم للمحاكمة فوراً. وأعرب هنية خلال اتصال هاتفي مع دويك عن استنكاره للاعتداءات الأثمة التي تعرض لها بيته ممن وصفهم بالفئة المأجورة، معبراً عن تضامنه الكامل مع رئيس المجلس وأسرته الكريمة وذويه، وداعياً لتوفير

## لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي تعالج قضايا متعددة



في التقرير وسبب متابعتها وآليات تطبيق توصياتها بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، لافتاً لمناقشة معمقة لملف تعيين رؤساء جدد لبعض بلديات قطاع غزة والوقوف على حيثيات التعيين ودوافعه وفوائده المختلفة. وقال النائب الأشقر: "لقد ناقشنا بعض الشكاوى والقضايا المحالة للجنة سواء من قبل مؤسسات رسمية أو أهلية أو أفراد من المجتمع الغزي وقررت اللجنة عقد جلسة استماع لوكيل وزارة الداخلية والأمن الوطني اللواء توفيق أبو نعيم الأسبوع المقبل لمناقشة العديد من الموضوعات المهمة معه والتي تقع ضمن نفوذ مهام وزارته.

عقدت لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي في المجلس التشريعي اجتماعين منفصلين خلال الأسبوع الجاري بحضور رئيس وأعضاء اللجنة النواب: إسماعيل الأشقر، مروان أبو راس، سالم سلامة، محمد فرج الغول، يونس أبو دقة، وجميلة الشنطي، وناقشت خلالهما قضايا عديدة تستحوذ على اهتمام المواطنين. وأشار رئيس اللجنة النائب الأشقر، إلى أن لجنته بحثت تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية المتعلق بالبلديات والهيئات المحلية وبعض المؤسسات الرسمية ذات العلاقة المباشرة بعمل اللجنة بالإضافة لدراسة التوصيات الواردة



تصدر عن الدائرة الإعلامية في  
المجلس التشريعي الفلسطيني

### تصميم وإخراج

رائد توفيق الدحدوح أحمد جهاد سويدان

### تنسيق ومتابعة

الدائرة الإعلامية

### مدير التحرير

ماجد أحمد أبو مراد

البرلمان  
AL - PRLMAN